الأمم المتحدة

A/79/15 (Part II)

الجمعية العامة

Distr.: General
17 February 2025
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الحادية والسبعين

جنيف، 16-20 أيلول/سبتمبر 2024

200225 180225 25-02651 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

مقدمة 4

أولاً – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية 4

ألف – العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 4

باء – الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس 4

ثانياً – موجز الرئيس 5

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 5

باء – الجزء الرفيع المستوى: نحو الأونكتاد السادس عشر 9

جيم – مناقشة عامة 12

دال – الاستثمار من أجل التنمية: تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية 14

هاء – ديناميات التجارة الجديدة: تحقيق مكاسب تجارية شاملة للجميع 16

واو – تقرير الاقتصاد الرقمي 2024: تشكيل مستقبل رقمي مستدام بيئياً وشامل للجميع 17

زاي – تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني 18

حاء – الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا 20

طاء – استراتيجية الأونكتاد من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية 21

ياء – الجلسة العامة الختامية 23

ثالثاً – المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة 23

ألف – افتتاح الدورة 23

باء – انتخاب أعضاء المكتب 23

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة 24

دال – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض 24

هاء – تقارير الهيئات الفرعية 25

واو – جدولا الأعمال المؤقتان للدورتين التنفيذيتين السادسة والسبعين والسابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 25

زاي – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها 26

حاء – مسائل أخرى 27

طاء – اعتماد التقرير 27

المرفقات

الأول جدول أعمال الدورة الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 28

الثاني جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السادسة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 30

الثالث جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 31

الرابع المواضيع والأسئلة التوجيهية 32

الخامس الحضور 33

مقدمة

عُقِدت الدورة الحادية والسبعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 16 إلى 20 أيلول/سبتمبر 2024. وعقد المجلس، أثناء الدورة، عشر جلسات عامة، هي الجلسات من 1235 إلى 1244.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف - العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المقرر 582 (د-71)

أنشأ مجلس التجارة والتنمية وفقاً للممارسة السابقة، في جلسته 1236 المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2024، اللجنة التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وانتخب رئيسَ مجلس التجارة والتنمية رئيساً لها. وكلف المجلس اللجنة التحضيرية بعملية التحضير الموضوعية للمؤتمر.

باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

1 - أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة 1238 المعقودة في 17 أيلول/سبتمبر 2024، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/71/3) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. وقرر المجلس، وفقاً لمقرر الجمعية العامة 445/47، أن يتضمن تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال دورته الحادية والسبعين سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

2 - واختتم المجلس، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، النظر في هذا البند من جدول الأعمال.

العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

3 - اتخذ المجلس، في جلسته 1236 المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2024، إجراءً بشأن العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد السادس عشر) (انظر الفصل أولاً أعلاه).

تقارير الهيئات الفرعية

(أ) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

4 - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، بالتقرير المتعلق بالدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/EDE/7/4، وأقر التوصيات المتفق عليها الواردة فيه.

5 - كما قرر المجلس، في جلسته العامة 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، أن تستمر المناقشات بشأن موضوعٍ وأسئلة توجيهية للدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي وأن يُتبع في الوقت المناسب إجراء الموافقة الصامتة من أجل الموافقة الرسمية.

(ب) تقرير لجنة التجارة والتنمية

6 - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، بالتقرير المتعلق بالدورة الرابعة عشرة للجنة التجارة والتنمية، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/58، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

(ج) تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

7 - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، بالتقرير المتعلق بالدورة الرابعة عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/53، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

تقرير رئاسة الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2023-2024 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

8 - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، بتقرير رئاسة الهيئة الاستشارية عن الفترة 2023-2024.

9 - وأعرب العديد من الوفود ومجموعة إقليمية عن التقدير للدورات القصيرة الست والدورات الإقليمية الثلاث التي نظمتها أمانة الأونكتاد. وأكدت تعليقات المشاركين أثر الدورات التدريبية الإيجابي وفعاليتها باعتبارها أنشطة لبناء القدرات. وشددت الوفود على زيادة تعزيز البرنامج المنشأ بموجب الفقرة 166، لمطابقة التوقعات مع الموارد اللازمة.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

10 - ذكّر رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايته (إندونيسيا) في ملاحظاته الختامية بعقد اجتماعات رسمية وتشاورية، طوال العام الماضي، لاختتام النظر بنجاح في العديد من بنود جدول الأعمال. وقال إن المجلس أجرى، في دورته التنفيذية الرابعة والسبعين، مناقشات بنّاءة بشأن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، وأفاد بأنه عرض في وقت سابق من عام 2024 توصية المجلس بشأن أهمية تنفيذ الفقرة 127(ب ب) من عهد بريدجتاون على دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واسترشدت الأعمال الأخرى المتعلقة بتعزيز التنمية المستدامة والممارسات التجارية المنصفة ودعم البلدان النامية بالالتزام بالشمولية وبروح تعددية الأطراف.

11 - وأعرب الرئيس الجديد للمجلس (مملكة هولندا) عن إيمان بلده الراسخ بمهمة الأونكتاد وولايته وبالتعاون الدولي. وقال إن بلده يعتبر التجارة والتنمية من الأولويات منذ زمن بعيد. فالتجارة يمكن أن تعزز

التنمية، والتنمية تكتسي أهمية حاسمة للتجارة. والتعاون والعمل معاً والتفكير من منظور "الكل رابح"، محلياً ودولياً، أمور أساسية لبلده الصغير.

12 - وللحوار أهمية بالغة في عالم يشهد تغيراً مستمراً ذا عواقب ملموسة. ولا بد من تعددية الأطراف. وكما ورد في عهد بريدجتاون، فإن الأونكتاد منبر هام للحوار والتعاون؛ ويتيح فرصة لتناقش الجهات المعنية من جميع أنحاء العالم سبل مساعدة المحتاجين إلى الدعم. وأكد الرئيس عزمه على السعي ليحقق الأونكتاد السادس عشر نتائج طموحة وملموسة، ودعا الأعضاء إلى التحلي بروح التعاون البنّاء والاستعداد للعمل معاً من أجل الصالح العام.

بيان استهلالي

(البنود 4 و 11 و 14 من جدول الأعمال)

13 - قدمت الأمينة العامة للأونكتاد، في بيانها الاستهلالي، تقييماً موجزاً لحالة الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، ولمحة عامة عن التطورات التي شهدها الأونكتاد والأنشطة التي اضطلع بها على مدى الأشهر الستة الماضية، وحددت الأولويات المقبلة لعام 2024 وما بعده.

14 - وأشارت إلى أن المشهد الاقتصادي العالمي معقد ومتغير، فيه بلدان قادرة على الصمود، وأخرى تعاني باستمرار من مواطن ضعف. وتَجنَّب معظم الاقتصادات الكبيرة والمتقدمة تراجعاً "صعباً" للاقتصاد العالمي، غير أن العديد من البلدان النامية يعاني مشاكل نظمية تتعلق ببطء نمو التجارة وضائقة الديون وتباطؤ النمو وتراجع الاستثمار. ووفقاً للنسخة المحدّثة من *تقرير التجارة والتنمية 2023* التي صدرت في نيسان/أبريل 2024، من المتوقع أن يظل النمو العالمي دون 3 في المائة. وقد أثر انخفاض توقعات النمو على البلدان النامية أكثر من غيرها، حيث يستمر ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وتزايد الديون في عرقلة التقدم الاقتصادي وزيادة تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. ولا يقوم النمو العالمي على الاستثمار الإنتاجي، بل على استهلاك مدفوع بالدين الذي يُتوقَّع أن يفوق حجمُه نمو الدخل بنسبة 1,4 نقطة مئوية.

15 - ووفقاً *لتقرير الاستثمار العالمي 2024*، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 10 في المائة تقريباً في عام 2023، مما أثر على التمويل الجديد للقطاعات الحيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتأثرت بذلك البلدان النامية على وجه الخصوص، وشهدت تدفقات سلبية صافية لرأس المال. وأبلغ الأونكتاد أيضاً بانخفاض بنسبة 10 في المائة في الاستثمارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في عام 2023، حيث انخفض عدد المشاريع في قطاعي الصحة والمياه والصرف الصحي في عام 2023 مقارنة بعام 2015. أما تدفقات الاستثمارات الداخلة إلى البلدان النامية في قطاعات الطاقة المتجددة، التي تُعدّ أساسيةً لمكافحة تغير المناخ وتنفيذ اتفاق باريس، فلم تبلغ الحجم المطلوب: إذ تلقت أفريقيا 2 في المائة فقط من إجمالي التدفقات العالمية.

16 - وعلاوة على ذلك، انكمشت تجارة البضائع العالمية في عام 2023، مما يعكس تبايناً صارخاً بالمقارنة مع اتجاه النمو الاقتصادي العام. واشتد الانخفاض بسبب الاضطرابات في الطرق البحرية الرئيسية، وهي البحر الأسود وقناة بنما والبحر الأحمر، مما أدى إلى زيادة تكاليف الشحن وأثر في سلاسل الإمداد العالمية. وتظل التوقعات التجارية هشة عموماً، على الرغم من الانتعاش المعتدل المتوقع في عام 2024، في ظل وجود مخاطر وقوع خسائر ناجمة عن السياسات الحمائية والتوترات السياسية المستمرة.

17 - وكان الأونكتاد قد استكشف ما هو متاح للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، من فرص في التحول الرقمي والانتقال الطاقي للتخلص من الاعتماد على السلع الأساسية وبناء القدرة على الصمود.

18 - وقالت الأمينة العامة إنها تعتقد أن تحقيق اللامركزية في الاقتصاد العالمي أمر ممكن، مثلما أُكّد في الاحتفالات بذكرى الأونكتاد السنوية الستين. وتتيح "العولمة المتعددة الأقطاب" مع تعددية الأطراف فرصة لظهور اقتصاد عالمي أشمل، على الرغم من أن إضعاف النظام المتعدد الأطراف والاقتصاد القائم على القواعد المتفق عليها عالمياً ينطوي على خطر التشرذم.

19 - وفيما يتعلق بالتطورات التي شهدها الأونكتاد والأنشطة التي اضطلع بها، شاركت الأمينة العامة للأونكتاد، في شباط/فبراير 2024، في اجتماعين وزاريين لمجموعة العشرين، ركزا على وزراء المالية والشؤون المالية، شددت فيهما على ضرورة أن يحدّث النظام المالي الدولي نُظم الحوكمة الاقتصادية لكي تعكس واقع القرن الحادي والعشرين، نظراً للتحديات التي تواجهها البلدان النامية. وفي الدورة السادسة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، المعقودة في آذار/مارس، سلطت الأمينة العامة الضوء على قضيتي الديون والاستثمار، فضلاً عن الفرصة الواعدة التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فيما يتعلق بالتنويع وضرورة توحيد صوت أفريقيا في المحافل الدولية.

20 - وشارك الأونكتاد أيضاً في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عُقدت في الربع الثاني من السنة ودعت إلى اتباع نهج شامل إزاء القدرة على تحمل الديون يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وفي نيسان/أبريل، استضاف الأونكتاد الدورة السابعة والعشرين للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي ركزت على القوة التحويلية للتكنولوجيات الرائدة، وتلقى تفويضاً جديداً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن حوكمة البيانات من منظور إنمائي كان قد أُدرج في المشروع النهائي للتعاهد الرقمي العالمي.

21 - وفي أيار/مايو، زارت الأمينة العامة قناة بنما، وشهدت تأثير التغير المناخي على عمليات هذا الشريان الحيوي في التجارة العالمية وسلاسل الإمداد. وعُقد منتدى الأونكتاد الأول لسلاسل الإمداد العالمية في بربادوس لمعالجة الاضطرابات والتحديات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. وأعلنت الأمينة العامة أن المنتدى سيُعقد كل سنتين. ومن المقرر أن يُعقد اجتماعه المقبل في المملكة العربية السعودية في عام 2026. وفي المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، في أنتيغوا وبربودا، أكد الأونكتاد ضرورة تنويع الاقتصادات والحد من مواطن الضعف من خلال بناء القدرات الإنتاجية وزيادة التجارة وجذب الاستثمارات. وسلط الضوء أيضاً على أهمية آليات التمويل المبتكرة، وتخفيف عبء الدين، ونقل التكنولوجيا، واستراتيجية الأونكتاد المخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

22 - وأتاحت ذكرى الأونكتاد السنوية الستون، التي احتُفل بها في حزيران/يونيه، فرصة للتفكير في إرثه المتعلق بتعددية الأطراف وإعادة تأكيد الالتزام بالتجارة والتنمية. وقالت الأمينة العامة إن الأونكتاد يظل مصدراً مهماً للمعرفة والتحليل والتعاون التقني لبلدان الجنوب، وسيظل يحظى بثقة الدول الأعضاء فيه. وأعربت عن تقديرها للعديد من الدول الأعضاء التي شاركت بنشاط في هذا الحدث.

23 - وكانت الأمينة العامة قد شاركت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه، ثم في اجتماعات مجموعة العشرين حول التنمية والتمويل المعقودة في البرازيل. وشارك الأونكتاد أيضاً في إنشاء التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر الذي اقترحته رئاسة مجموعة العشرين التي تتولاها البرازيل.

24 - وعُقد في آب/أغسطس معتكفان للإدارة العليا للأونكتاد تناول أحدهما الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، والآخر العملَ المقرر الاضطلاع به في عام 2025. وأتاح المعتكفان فرصة لوضع إطار لجهود المضي قدماً، على الرغم من المخاوف المتعلقة بالميزانية، لأن تحقيق التوقعات يتطلب بذل المزيد من الجهود ضمن ركائز العمل الثلاث وعبرها لبلورة مقترحات ملموسة وتآزرية لخطة عمل 2025 والمؤتمر الذي يُعقد كل أربع سنوات.

25 - وأشارت الأمينة العامة إلى إصدار *تقرير الاقتصاد الرقمي 2024*، و*تقرير الاستثمار العالمي 2024*، والنسخة المحدثة من *تقرير التجارة والتنمية 2023*، وأكدت إصدار التقرير المتعلق بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، في 13 أيلول/سبتمبر 2024، الذي سينظر فيه المجلس في الدورة الحالية.

26 - ويعرض *تقرير الأونكتاد السنوي لعام 2023*، الذي صدر في حزيران/يونيه 2024، الإنجازات البارزة التي تحققت في مجال الاتصالات من حيث تنزيل المنشورات الرئيسية، وعدد زوار الموقع الإلكتروني، والتحسين المستمر لاستراتيجيات استعمال وسائل التواصل الاجتماعي. فقد شهد الأونكتاد زيادة بنسبة 62 في المائة في عدد المطلعين على صفحاته عبر وسائل التواصل الاجتماعي مقارنة بعام 2022، ويبلغ عدد المستخدمين الذين يشاركون بنشاط في المحتوى التفاعلي ما لا يقل عن 1,1 مليون مستخدم. وزاد عدد متابعيه على وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2022. ويدل هذا التحسن على التأثير المتزايد للجهود المبذولة في مجال الاتصالات وفعاليتها.

27 - وشكّل نقل العمليات مؤقتاً إلى مرفق مؤقت تحدياً، مثله في ذلك مثل القيود المستمرة على الميزانية. ويظل الأونكتاد ملتزماً برصد الموارد المالية عن كثب والعمل الاستباقي على إيجاد سبل التحسين ومواصلة تنفيذ ولايته. وقد حقق نهج الأونكتاد للإدارة القائمة على النتائج، الذي عُرض على الدول الأعضاء في تموز/يوليه، نواتج ملموسة. ويمكن للدول الأعضاء النفاذ إلى إطار النتائج الشامل للأونكتاد على الإنترنت عبر بوابة المندوبين. ويبيّن الإطار إسهام أنشطة الأونكتاد في تحقيق ولايته ويسمح بقياس التقدم المحرز في الفترة من 2021 إلى 2023 باستخدام مؤشرات الأداء. وسيمكن الاطلاع في عام 2025 على النتائج التي تحققت في عام 2024. وستركز عملية الإدارة القائمة على النتائج على إيجاد أداة إدارية فعالة، تتيح إمكانية استغلال الفرص في وقت مبكر ومعالجة مواطن الضعف.

28 - وقدمت الأمينة العامة المديرتيْن الجديدتيْن لشعبة الاستثمار والمشاريع وشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية.

29 - وتشكل الحوارات العالمية محور تركيز في الفترة المتبقية من عام 2024. وسيتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر 2024 فرصة للعمل الجماعي على رسم مسار جديد للحوكمة العالمية والتصدي للتحديات الملحة المشتركة. ويؤمل أن يسفر عن قرارات هامة بشأن تمويل التنمية المستدامة، والحوكمة الرقمية، ومواجهة الأزمات، وإصلاح الهيكل الدولي. وستُفرز الدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستُعقد في باكو، هدفاً كمياً

جماعياً جديداً للتمويل المناخي. ويعمل الأونكتاد على تقديم مساهمة متماسكة وتآزرية ومشتركة بين الشُعب، باتباع نهج قائم على الاحتياجات ومبني على البيانات.

30 - وسيحضر الأونكتاد مؤتمر القمة لقادة مجموعة العشرين في ريو دي جانيرو (البرازيل) في تشرين الثاني/نوفمبر، وقد أعد وثائق بحثية للرئاسة في عام 2024. وقالت الأمينة العامة إنها ستحضر أيضاً مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في بوتسوانا في كانون الأول/ديسمبر 2024.

31 - وبالنسبة إلى الفترة المقبلة في عام 2025، يستعد الأونكتاد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية اللذين سيُعقدان في إسبانيا، وسيتيحان منبراً لمعالجة تحديات التمويل المعقدة التي تواجهها البلدان النامية.

باء - الجزء الرفيع المستوى: نحو الأونكتاد السادس عشر

(البند 2 من جدول الأعمال)

العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(البند 12 من جدول الأعمال)

32 - افتتحت الأمينة العامة للأونكتاد المناقشة بعرض موضوعها المقترح لدورة المؤتمر السادسة عشرة وهو: تشكيل المستقبل: دفع التحول الاقتصادي المستدام في عالم متغير. ويعكس الموضوع المقترح واقع عالم يمر بتحول عميق، يشمل التقدم التكنولوجي وتغير المشهد الجيوسياسي، والحاجة الملحة إلى إعادة تنشيط النمو مع التصدي للتحديات البيئية وتقليص التفاوتات المتسعة.

33 - والتحدي الذي يطرحه هذا التحول هو سد الثغرات وبناء الدعم وتعزيز قدرات البلدان النامية على التكيف والابتكار وتسخير التغيير. ويشهد العديد من البلدان النامية عدم تماثل واضح في أعباء الديون، وتراجع التمويل المناخي، وضعف شبكات الأمان، وعدم المساواة في الوصول إلى تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وملكية وتوزيع البيانات التي تحرك هذه التكنولوجيات، والبنى التحتية الرقمية الأساسية التي تدعمها. وهناك تفاوت في قدرة البلدان المالية على وضع سياساتها الصناعية، وفي الاضطرابات المتزايدة في سلاسل الإمداد العالمية، وفي الآثار غير المتناسبة على التكاليف التجارية التي تتكبدها البلدان المستوردة الصافية للأغذية والطاقة، وفي ظهور سلع أساسية مثل المعادن الحرجة.

34 - وفيما عدا الاعتبارات الاقتصادية، يتجلى التفاوت في قدرة البلدان الضعيفة والمهمشة على التعبير عن آرائها والتأثير في القرارات وتحديد مصيرها. وسيكون المؤتمر فرصة لتشكيل المستقبل بالتعاون على بنائه. وبدلاً من المزيد من التشرذم والنزاع، تعِد تعددية الأطراف في عالم متعدد الأقطاب بمستقبل شامل للجميع. وينبغي أن تعالج تعددية الأطراف، من خلال نهج تصاعدي، مواطن الضعف المحددة للبلدان النامية وشعوبها. وبالتالي، سيكتسي المؤتمر أهمية حاسمة لأنه سيُظهر بالملموس أن هذه المؤسسة قادرة، بفضل عضويتها العالمية ومعارفها وولايتها، على تشكيل هذا المستقبل الجديد.

35 - وسلطت الأمينة العامة الضوء على أحداث هامة مقبلة تسعى إلى إيجاد حلول لمشاكل معقدة: مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، ثم في عام 2025 مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. وينبغي أن يحقق الأونكتاد السادس

عشر نتائج ملموسة لتعزيز مساهمة المؤسسة في الاقتصاد العالمي، فيركز على بلورة أفكار جديدة ويضطلع بعمل فعال. وينبغي النظر على نحو متسق في الركائز الثلاث، وهي البحث والتحليل، والتعاون التقني، وبناء توافق الآراء.

36 - وشدد العديد من المندوبين على استمرار أهمية التحولات الأربعة المنصوص عليها في عهد بريدجتاون؛ وأدوات ومنصات التعاون التقني، مثل التعاون بين بلدان الجنوب، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي؛ وتقييمات السياسات والعمل على وضع المعايير الدولية؛ فضلاً عن بناء توافق الآراء والحوار والشراكات واستغلال قوة الأونكتاد الناتجة عن عضويته العالمية.

37 - وقالت الأمينة العامة إنها أوضحت للإدارة العليا أن الأونكتاد ينبغي أن يكون مؤسسة متنوعة قائمة على النتائج تدعم البلدان النامية "قبل وأثناء وبعد" الأحداث، من خلال ركائز عملها الثلاث، وتبني توافق الآراء داخلها وخارجها. وينبغي أن تكون الآلية الحكومية الدولية صلة وصل بين الأونكتاد والمؤسسات والهيئات التفاوضية التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها. وسيتيح المؤتمر فرصة لتعزيز عمل الأونكتاد والارتقاء به على نطاق واسع.

38 - وقالت إنها تتوقع أن يُعرض في دورة المجلس المقبلة مزيد من المعلومات عن المؤتمر القادم الذي يُعقد كل أربع سنوات. وسيُعقد المؤتمر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في الربع الأخير من عام 2025. وسيصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لمؤتمر باندونغ، الذي ربما كان أول إعلان مبدئي لتعددية أطرافٍ أشملَ صاغته أصوات العالم النامي وتطلعاته.

39 - وأعربت عن تطلعها للعمل مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر، في إطار الخطوات المقبلة. ويمكن مناقشة موضوع المؤتمر في دورة المجلس التنفيذية القادمة. وقالت إنها ستُعِد تقريراً عن المسائل الموضوعية التي سيتناولها المؤتمر، وأعربت عن أملها أن يشكل هذا التقرير أساساً جيداً لمشروع الوثيقة الختامية.

40 - وتطلع العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين إلى الأونكتاد السادس عشر، وأكدوا أن إصلاح الهيكل المالي الدولي أمر ملح لتحسين دعم البلدان النامية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعقدة. وشددت مجموعة إقليمية وعدة وفود على أن النظام الحالي غالباً ما يترك البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، عرضة للصدمات الاقتصادية. ومن شأن آليات، مثل آليات تخفيف عبء الديون وتعليق سدادها أثناء الأزمات وتوسيع نطاق الحصول على التمويل الطارئ، أن تساعد تلك البلدان على التعافي وتحقيق التنمية المستدامة.

41 - وسلطت مجموعات إقليمية وعدة وفود الضوء على أهمية مواءمة جدول أعمال الأونكتاد السادس عشر مع عهد بريدجتاون، مع التركيز على الاستمرارية انطلاقاً من الأونكتاد الخامس عشر، لا سيما في مجالات مثل التحول الرقمي والتحول الأخضر والتنويع الاقتصادي. فالتنمية عملية تدريجية ومترابطة، وينبغي أن يستند الأونكتاد السادس عشر إلى الإنجازات السابقة مع التصدي للتحديات الناشئة.

42 - وقالت مجموعات إقليمية إن التمويل المناخي أولوية متكررة، وأكدت الحاجة إلى معالجة تداعيات تغير المناخ غير المتناسبة على أضعف البلدان. ودعت إلى زيادة وتبسيط الوصول إلى آليات التمويل المناخي، بما في ذلك صندوق الخسائر والأضرار، لدعم بناء القدرة على الصمود والتكيف في البلدان التي تسهم أقل من غيرها في انبعاثات الكربون العالمية لكنها تتضرر أكثر من غيرها من الكوارث المرتبطة بالمناخ.

43 - وشددت مجموعة إقليمية أخرى وبعض الوفود على الحاجة إلى نقل التكنولوجيا وتضييق الفجوة الرقمية، مؤكدة أن دولاً نامية عديدة لم تصل بعد إلى الاقتصاد الرقمي على قدم المساواة مع غيرها. وحثت الأونكتاد على إعطاء التحول الرقمي الأولوية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، لتمكينها من تسخير فوائد التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية لتحقيق النمو المستدام، وهو أمر بالغ الأهمية ليتسنى للبلدان النامية الوصول إلى الأسواق العالمية وتنمية اقتصاداتها.

44 - وأكدت وفود أهمية المساواة بين الجنسين في التجارة والتنمية، ودعت الأونكتاد السادس عشر إلى إدماج منظور جنساني قوي. ورأت أن تمكين المرأة والفئات المهمشة في التجارة يؤتي فوائد في مجال حقوق الإنسان ومكاسب اقتصادية كبيرة. وشددت عدة مجموعات إقليمية ووفود على أن تكون التنمية الشاملة للجميع محور التركيز، وتضمن مشاركة جميع الفئات على قدم المساواة في النمو الاقتصادي العالمي.

45 - ودعت مجموعات إقليمية ووفود عديدة إلى زيادة التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية وتحقيق الازدهار المشترك. ورأت أن الأونكتاد السادس عشر يتيح فرصة لتقوية دور المؤسسة في تشجيع التنمية العالمية الشاملة للجميع وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التجزؤ الاقتصادي والمنافسة الجيوسياسية. وأعرب وفد ومجموعة إقليمية عن القلق إزاء تزايد السياسة الحمائية وتأثيرها السلبي على التجارة العالمية، وأبرزا الحاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف والاستجابة ويعكس الواقع الجيوسياسي والاقتصادي الحالي.

46 - وحثت مجموعات إقليمية الأونكتاد على التركيز على النهوض بالتجارة والتنمية والازدهار للجميع والسعي لإيجاد حلول عملية تعزز النمو الاقتصادي العالمي وتحد من عدم المساواة. ورأى وفد آخر ومجموعة إقليمية أخرى أن ينصب التركيز أيضاً على مجال نقل التكنولوجيا.

47 - ودعت وفود إلى تقوية التنسيق بين الأونكتاد وهيئات الأمم المتحدة الأخرى لضمان الاتساق مع الأهداف الدولية الأوسع نطاقاً، مثل الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ وتمويل التنمية.

48 - وأعربت عدة مجموعات إقليمية وبعض الوفود عن استعدادها للمشاركة البناءة في المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية للأونكتاد السادس عشر، في إطار روح التعاون والتآزر، وبناء توافق الآراء لتعزيز التنمية المستدامة للجميع. وأبرزت مجموعة إقليمية أخرى وعدة وفود أهمية ضمان اتساق نتائج الأونكتاد السادس عشر مع الاتفاقات الدولية الرئيسية الأخرى، ولا سيما ميثاق المستقبل والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. وشددت مجموعات إقليمية وعدة وفود على أهمية الاستفادة من نتائج الأونكتاد الخامس عشر، لأن العديد من الأولويات الرئيسية لم يتحقق بعد.

49 - ونوهت عدة مجموعات إقليمية ووفود بدور الأونكتاد في دعم البلدان النامية في سياق تعددية الأطراف وإصلاح الهيكل المالي الدولي. وأعربت مجموعة إقليمية ووفود عن أملها أن تحتفظ الوثيقة الختامية للأونكتاد السادس عشر بالقدرة على اقتراح حلول بديلة لتعزيز التنمية المستدامة القادرة على الصمود والشاملة للجميع في إطار الولاية. وشددت عدة مجموعات إقليمية على أن تكون التنمية المستدامة والشاملة للجميع محور الوثيقة الختامية للأونكتاد السادس عشر.

50 - وأبرز بعض المجموعات الإقليمية ضرورة تنشيط الآلية الحكومية الدولية وتحديد محور تركيز عمل الأونكتاد في إطار ولايته الواسعة. وقال وفد ومجموعة إقليمية إنه لا يمكن تقسيم الحلول إلى فئتين، تستهدف إحداهما البلدان المتقدمة بينما تستهدف الأخرى البلدان النامية. وذهبت مجموعة إقليمية إلى أن الإطار

الحكومي الدولي نفسه ينبغي أن يشجع توافق الآراء والتعاون والاتفاق الهادف. ودعت مجموعة إقليمية أخرى إلى تسخير ركيزة الأونكتاد المتعلقة ببناء توافق الآراء لإنشاء إطار متين يعزز التنمية المستدامة للجميع. وأكد وفد أن لكل منظمة بطبيعة الحال آلية حكومية دولية لتنفيذ مهمتها الموضوعية. أما تقوية الأونكتاد فتتطلب زيادة ميزانيته وتوطيد الدعم المقدم إلى موظفيه وإلى هياكله المستقلة. ويقتضي تنشيطه العودة إلى أصوله باعتباره هيئة تفكر وتحلل وتطرح حلولاً بديلة، وإن كانت تتعارض مع التفكير العام أو الاتجاهات السائدة، مع الاعتراف بأن العالم قد تغير منذ إنشاء الأونكتاد، ومع التركيز على قضايا رئيسية مثل حيز السياسات اللازم لتحقيق التنمية المستدامة، وآثار عودة السياسات الصناعية على بلدان الجنوب، واعتماد قواعد متعددة الأطراف أكثر إنصافاً في مجالي التجارة والزراعة.

51 - ودعت مجموعة إقليمية إلى التصدي بفعالية لاستنزاف المالية العامة من خلال مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. ودعا وفد إلى إقامة نظام مالي دولي أكثر إنصافاً، يتصدى لعبء الديون المتزايد على البلدان النامية ويسرع إجراءات تخفيف عبء الديون.

52 - وأبرزت مجموعة إقليمية الدور الأساسي الذي تضطلع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصادات البلدان النامية، وشددت على أن يواصل الأونكتاد عمله في تعزيز الاستثمار المستدام، والنهوض بالتصنيع، وتحسين القدرة الإنتاجية، والحد من الاعتماد على السلع الأساسية، والوصول إلى المعادن الحرجة.

53 - وطلب وفد إدراج قضايا محددة تتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل في مناقشات الأونكتاد السادس عشر.

54 - ودعا وفد ومجموعة إقليمية إلى النهوض بالعمل المضطلع به في إطار الإدارة القائمة على النتائج، وشدد الوفد أيضاً على ضرورة الشفافية في تقديم التقارير إلى جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد.

55 - واقترح وفد أن تعكس الوثيقة الختامية للأونكتاد السادس عشر الحاجة إلى إنهاء التدابير التي تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي والتجاري وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

56 - وذكر وفد آخر أن الجزاءات الاقتصادية أداة قانونية ومشروعة ومناسبة للتصدي للتهديدات التي تواجه السلام والأمن، ورأى أن يظل الأونكتاد السادس عشر يركز على مهمته الأساسية المتمثلة في النهوض بالتجارة والتنمية.

جيم - مناقشة عامة

(البند 3 من جدول الأعمال)

57 - جرت المناقشة العامة في يومي 16 و 18 أيلول/سبتمبر 2024. وأدلى ممثلو الدول والمجموعات التالية ببيانات: كمبوديا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ والنيجر، باسم المجموعة الأفريقية؛ وبنغلاديش، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ واليابان، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ ودولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ والاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ ونيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ والجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وبوتسوانا، باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية،

باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة؛ والصين؛ وبيرو؛ وألمانيا؛ ومصر؛ ونيجيريا؛ والمغرب؛ وبربادوس؛ وجامايكا، باسم الجماعة الكاريبية؛ وإكوادور؛ وترينيداد وتوباغو؛ والجمهورية العربية السورية؛ والمملكة العربية السعودية؛ ودولة فلسطين؛ وجمهورية إيران الإسلامية؛ وإندونيسيا؛ والبرتغال؛ وباكستان؛ ولبنان؛ وتيمور – ليشتي؛ والبرازيل؛ وزامبيا؛ وكينيا؛ ودولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ وماليزيا؛ وبوركينا فاسو؛ وبيلاروس؛ وعمان؛ والمكسيك؛ وغامبيا؛ وأوكرانيا؛ وأوغندا؛ والكرسي الرسولي.

58 – وشدد ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين ومنظمة حكومية دولية واحدة على ضرورة الالتزام بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مسلطين الضوء على تحديات مثل عدم المساواة الاقتصادية والفقر وتغير المناخ والحاجة إلى التعاون الدولي.

59 – ومن بين التحديات الاقتصادية الرئيسية الملحة، أعرب عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من الوفود ومنظمة حكومية دولية عن قلق بالغ إزاء القدرة على تحمل الديون وعبء الديون، لا سيما لدى البلدان الضعيفة. وأعلن العديد من الوفود عن تأييد شديد لإصلاح الهيكل المالي الدولي لزيادة فرص الحصول على تمويل التنمية وتنفيذ حلول لتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها.

60 – وأكد عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من الوفود ومنظمة حكومية دولية أن تغير المناخ عامل حاسم من عوامل الضعف، لا سيما لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأوضح العديد من الوفود أن هذه البلدان الضعيفة، التي لم تساهم بشيء يُذكر في انبعاثات غازات الدفيئة، ينبغي أن تستفيد من التمويل المناخي للتخفيف والتكيف ومن الاستثمارات في الأنشطة المستدامة، مثل الطاقة المتجددة والاقتصاد الأزرق.

61 – ودعت عدة مجموعات إقليمية والعديد من الوفود ومنظمة حكومية دولية إلى سد الفجوة الرقمية بتعزيز الاقتصاد الرقمي، لا سيما في البلدان النامية. وأكد عدد من البلدان أن الاقتصاد الرقمي يتيح فرصاً للنمو، لكن البلدان النامية ما زالت تواجه تحديات في الوصول إليه. وشدد العديد من الوفود على إمكانية الوصول إلى الابتكار وتعزيزه، لا سيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بينما شدد البعض الآخر على الاستفادة من نقل التكنولوجيا.

62 – وأوضح بعض المجموعات الإقليمية والعديد من الوفود أن من شأن جذب الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص أن يسهما في تعزيز الازدهار. وأشار العديد من الوفود إلى أن وضع أطر تنظيمية قوية وتحسين الشفافية وتكييف السياسات الصناعية شروط ضرورية لجذب الاستثمارات وإبقائها في القطاعات الرئيسية للتنمية المستدامة.

63 – وأكد عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من الوفود من جديد أن تشجيع التجارة وتحسين سلاسل القيمة وزيادة الصادرات ودفع الاستثمارات عناصر حاسمة الأهمية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وشدد العديد من الوفود على أن البلدان النامية يمكن أن تقلل من اعتمادها على السلع الأساسية من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق واتباع ممارسات تجارية أكثر إنصافاً وتنويع الاقتصادات.

64 – وشددت عدة مجموعات إقليمية والعديد من الوفود ومنظمة حكومية دولية على أن تعددية الأطراف والتعاون الدولي أو الإقليمي ضروريان لمواجهة التحديات العالمية، وضمان المشاركة العادلة للبلدان النامية في صياغة السياسات الدولية، وإعادة تأكيد الالتزام بالنظام المتعدد الأطراف وبدعم الأونكتاد والمؤتمر القادم الذي يُعقد كل أربع سنوات.

65 - وسلط العديد من المجموعات الإقليمية والوفود ومنظمة حكومية دولية الضوء على التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الضعيفة، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعت تلك الجهاتُ إلى زيادة الدعم في مجالات مثل تيسير التجارة والاستثمار والقدرة على تحمل الديون والفجوة الرقمية والتكيف مع تغير المناخ.

66 - وأثنت وفود عديدة على عمل الأونكتاد وحثته على أداء دور أقوى في صياغة السياسات الاقتصادية العالمية ودعم البلدان النامية في عالم متعدد الأقطاب من خلال ركائزه الثلاث.

67 - وأبرزت عدة وفود ومجموعة واحدة من البلدان الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية على التنمية المستدامة والشاملة للجميع، وطلب بعض الوفود من الأونكتاد تحليل وتقييم أثر تلك التدابير على التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

68 - وشدد مندوب على العواقب الإنسانية والاقتصادية والبيئية للحرب في أوكرانيا، مشيراً إلى تدمير البنية التحتية للموانئ وإلحاق أضرار بالإنتاج الزراعي. وذكر مندوب آخر، في إطار ممارسة حق الرد، أن ولاية الأونكتاد لا تشمل السلام والأمن، وينبغي للوفود أن تتجنب التسييس الذي يؤدي إلى نتائج عكسية في الدورة.

69 - وقالت مجموعة إقليمية، في إطار ممارسة حق الرد أيضاً، إن الجزاءات واحدة من الأدوات التي تُنفَّذ وفقاً للقانون الدولي للحفاظ على السلام والأمن اللذين لا بد منهما لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وكما أُكد في دورات المجلس السابقة وفي عهد بريدجتاون، لا تشمل ولاية الأونكتاد بحث أثر هذه الجزاءات.

دال - الاستثمار من أجل التنمية: تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية

(البند 5 من جدول الأعمال)

70 - أكدت الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الاستهلالية على *تقرير الاستثمار العالمي 2024*، أن الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي لا يزال ضعيفاً، حيث انخفض بنسبة 2 في المائة بسبب التوترات الجيوسياسية والتحولات في سلاسل القيمة العالمية، وأن الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة انخفض بنسبة 10 في المائة، حيث أثرت الشواغل المتعلقة بالغسل الأخضر على صناديق الاستثمار المستدام. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي الفرص المتاحة في مجال تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية إلى زيادة الشفافية وتقليص الحواجز ودعم النمو الاقتصادي. وتساعد مبادرات الأونكتاد الفعالة من حيث التكلفة في مواجهة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر. فلقد عمل الأونكتاد منذ عام 2016، على سبيل المثال، على زيادة عدد الشبابيك الإلكترونية الموحدة في البلدان النامية من 13 إلى 67 شباكاً، مما ساهم في تيسير الاستثمار. وارتفع عدد بوابات التسجيل في البلدان النامية، فاستفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومع تزايد الطلب على مساعدة الأونكتاد، لا بد أن تستمر الدول الأعضاء في تقديم الدعم.

71 - وعرضت ممثلة لأمانة الأونكتاد التقرير. وأكدت اتباع نهُج شاملة لتيسير الاستثمار الرقمي، تضم إنشاء أدوات الحكومة الرقمية ومواءمة الاتفاقات الدولية مع الأهداف الوطنية. وقالت إن الأونكتاد يقدم المساعدة التقنية بشأن استعراضات سياسات الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية، ويقود مبادرات عالمية، ويعزز بناء التوافق في الآراء بشأن الاستثمار المستدام.

72 - وعرض فريق نقاش مكون من أربعة محاورين تجارب في مجال تيسير الأعمال والاستثمار في مناطق مختلفة، وناقش توسيع نطاق حلول الحكومة الرقمية لإنشاء إطار حوكمة شامل ودفع تدفقات رؤوس الأموال، لا سيما في البلدان النامية. ورحب المحاورون بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في مجال تيسير الاستثمار الرقمي، ودعوا الشركاء الدوليين إلى بذل جهود مشتركة لتحفيز الاستثمار الدولي في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

73 - وأشار العديد من المجموعات الإقليمية والوفود إلى أهمية التقرير بالنظر إلى التحديات العالمية التي تواجهها البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وسلطت عدة مجموعات إقليمية الضوء على الملاحظات التي جاءت في الوقت المناسب بشأن الحاجة إلى زيادة تيسير الاستثمار، لا سيما في الحكومة الرقمية والقطاعات الخضراء، وأكدت أن التقرير أداة لاتخاذ قرارات مستنيرة في وضع السياسات واستراتيجيات النمو الاقتصادي.

74 - وأعرب العديد من المجموعات الإقليمية وعدد من الوفود عن القلق إزاء انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وتأثير ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولاحظت عدة مجموعات إقليمية تفاوت نمط تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية. وأعرب بعض المجموعات الإقليمية وعدد من الوفود عن الأسف لانخفاض الاستثمارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وأبرزت مجموعات إقليمية التطورات الإيجابية في مجال الاستثمار الأخضر، على الرغم من أن التقدم العام لا يزال غير كافٍ.

75 - وشدد عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من الوفود على دور سياسات وتدابير تيسير الاستثمار في جذب الاستثمار والاحتفاظ به. وأكدت عدة وفود أن التعاون الدولي ينبغي أن يسهم في بناء الهياكل الأساسية الرقمية وتطوير المهارات الرقمية، نظراً لاستمرار الفجوة الرقمية. وأعربت مجموعات إقليمية عن دعمها تنفيذ اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية التابع لمنظمة التجارة العالمية.

76 - وأبرزت عدة مجموعات إقليمية الحاجة إلى إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية لزيادة مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة ومواجهة المخاطر المرتبطة بالاتفاقات التي عفا عليها الزمن. ودعت عدة وفود إلى إتاحة حيز سياساتي للبلدان النامية فيما يتعلق بالمنازعات بين المستثمرين والدول. وأشادت عدة مجموعات إقليمية بعمل الأونكتاد على بناء توافق الآراء الذي يوفر محفلاً شاملاً للجميع من أجل الحوار بشأن تسريع إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، وطلبت مواصلة تقديم المساعدة التقنية.

77 - وشددت مجموعات إقليمية شتى ووفود على أهمية التمويل المستدام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار بعض الوفود إلى الدور المتزايد لأطر الاستثمار الأخضر ونماذج التمويل المستدام في مجال الطاقة المتجددة. وأثارت مجموعة إقليمية أخرى مخاوف بشأن الغسل الأخضر، وسلطت الضوء على التعاون الدولي من خلال محافل متعددة الأطراف لزيادة رأس المال الخاص للاستثمارات المستدامة. وأكدت عدة وفود أهمية بذل جهود محددة لسد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، ودعت إلى زيادة تعبئة رأس المال العام والخاص، لا سيما في القطاعات التي تعاني من نقص التمويل.

78 - وأبرز بعض المجموعات الإقليمية الحاجة إلى آفاق استثمار طويلة الأجل وإلى زيادة الاستثمارات في العمل المناخي. وينبغي أن تتماشى التدفقات المالية مع خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحقيق التنمية القادرة على التصدي لتغير المناخ، عملاً باتفاق باريس. وشدد وفد ومجموعة إقليمية على أهمية تعزيز الاستثمارات في مجال القيمة المضافة وأنشطة تجهيز الموارد الطبيعية وتنويع المنتجات لضمان التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

79 - وأبرزت عدة مجموعات إقليمية ووفود عمل الأونكتاد على بناء القدرات في مجال الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، مؤكدة أهمية المساعدة التقنية المقدمة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ودعا بعض المجموعات الإقليمية إلى زيادة الدعم الدولي، والتعاون التقني لمساعدة الاقتصادات الضعيفة على مواجهة التحديات الماثلة أمامها في مجال الرقمنة، وتعبئة الاستثمار والتمويل الدوليين.

80 - وأكدت ممثلة الأمانة من جديد الالتزام بالنهوض بتيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وأوضحت أن المنتدى العالمي للاستثمار حدث هام يضم جهات متعددة من أصحاب المصلحة.

هاء - ديناميات التجارة الجديدةُ: تحقيق مكاسب تجارية شاملة للجميع

(البند 6 من جدول الأعمال)

81 - شددت الأمينة العامة للأونكتاد في ملاحظاتها الاستهلالية على أهمية نوعية التجارة: فينبغي تحسين التجارة لا تقليصها. وقالت إن نحو 3 مليارات شخص لا يشاركون في التجارة إلا بقدر ضئيل؛ ومن ثم فإن إقصاء فئات سكانية هامة من الاقتصاد قضية حاسمة ينبغي معالجتها. واقترحت وضع إطار لتحديد الروابط بين التجارة واستيعاب الجميع، ثم جمع الأدلة بشأنها كي يسترشد بها واضعو السياسات في رسم السياسات.

82 - ولاحظ ممثل لأمانة الأونكتاد أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق عام 2030 يقتضي توخي مزيد من الشمولية في تقاسم منافع التجارة، لا سيما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والمجتمعات الريفية.

83 - وركز فريق نقاش أول مكون من ثلاثة محاورين على كيفية قياس التجارة الشاملة للجميع. وضم المحاورون الممثل الدائم لبربادوس لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ وأستاذاً للاقتصاد في جامعة جنيف؛ وممثلة لمنظمة التجارة العالمية.

84 - وذكر محاور أنه ينبغي اعتبار النظام التجاري غير المستقر "الوضع الطبيعي الجديد"، مؤكداً أن الأونكتاد يساهم في الشفافية والرصد، مما يسهل المساءلة عندما تنحرف التجارة عن مسارها السليم.

85 - وبين محاور آخر أن تعريف الشمولية خطوة أولى ضرورية لقياسها. ولا بد من الاتفاق على معناها أولاً قبل وضع مقياس مشترك لها. والتوصل إلى اتفاق على عدد قليل من المقاييس ضروري للتخفيف من الضغوط السياسية، على الرغم من أن توافر البيانات قد يشكل تحدياً كبيراً، وسيكون من الصعب وضع مؤشر للشمولية.

86 - ونظرت محاورة في الشمولية من منظور التقارب في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين البلدان وعدم المساواة داخل كل بلد. وأوضحت أن *تقرير التجارة العالمية 2024* يظهر أن التجارة محرك قوي للشمولية بين البلدان لا داخل كل بلد.

87 - وتناول فريق النقاش الثاني الاقتصاد الإبداعي وشمولية التجارة. وضم المحاورون نائب وزير السياحة والاقتصاد الإبداعي في إندونيسيا المعني بالاقتصاد الرقمي والمنتجات الإبداعية؛ وخبيراً اقتصادياً من جامعة الأنديز في كولومبيا؛ ومدير الأبحاث في مركز سياسات وأدلة الصناعات الإبداعية بجامعة نيوكاسل، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

88 - وأبرز محاور دور الاقتصاد الإبداعي في تشكيل مستقبل إيجابي في خضم تحديات مثل تفكيك العولمة والتحولات الديمغرافية. واقترح نهجاً متوازناً يركز على المعلومات والمؤسسات والهياكل الأساسية والصناعة والتكامل والإدماج والإلهام لتعزيز الإبداع والنمو الاقتصادي. ورأى أن من الضروري إجراء الأبحاث وتجميع المعلومات والبيانات لتعديل السياسات.

89 - وسلط محاور آخر الضوء على الإمكانات التصديرية القوية للاقتصاد الإبداعي في المملكة المتحدة، لا سيما في مجال التجارة الرقمية، على الرغم من قرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي، والتحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ورأى أن الشركات المبتكِرة الأحدث عهداً تزدهر على الصعيد الدولي، وأن البيانات التفصيلية ضرورية لزيادة المشاركة في التجارة والشمولية في السياسات.

90 - وعرض محاور آخر برنامجي إندونيسيا لتصدير الباتيك والتعريف بتوابل البلد وطبخه (Spice Up the World)، اللذين يشجعان التجارة الشاملة للجميع من خلال إشراك المجتمعات المحلية. وتُحسن المبادرتان سبل العيش في المناطق الريفية وتساهمان في نمو الاقتصاد الإبداعي في البلد.

91 - وأعربت مجموعة إقليمية خلال المناقشة عن اتفاقها مع الرأي القائل إن النمو الاقتصادي الذي تقوده التجارة لا يؤدي تلقائياً إلى تقاسم المنافع التجارية بين الجميع داخل البلد. وطلبت مجموعة إقليمية أخرى أن يعزز الأونكتاد عمله بشأن شمولية التجارة واستدامتها. وقالت مجموعة إقليمية أخرى إن شمولية التجارة تبدأ بإدماج الجميع في عملية صنع السياسات التجارية، أي إشراك جميع أصحاب المصلحة. واقترح وفد إدراج مناقشة بشأن الاقتصاد الإبداعي في دورة المؤتمر السادسة عشرة لدعم التجارة الشاملة للجميع وتحقيق التنمية المستدامة.

92 - وشدد بعض المجموعات الإقليمية على أنه ينبغي للبلدان أن تنوع اقتصاداتها لتجاوز الاعتماد على السلع الأساسية. وأبرز بعض الوفود قدرة الاقتصاد الإبداعي على دفع الابتكار وتمكين الشباب وتعزيز التنوع الثقافي وتقوية الهوية الوطنية وزيادة الشمولية والتعاون العالمي.

واو - *تقرير الاقتصاد الرقمي 2024: تشكيل مستقبل رقمي مستدام بيئياً وشامل للجميع*

(البند 7 من جدول الأعمال)

93 - في افتتاح المناقشة، أكدت الأمينة العامة للأونكتاد الحاجة الملحة لمعالجة العواقب البيئية للرقمنة. وقالت إن التكنولوجيات الرقمية تتيح فرصاً، إلا أن معظم تبعاتها البيئية يقع على عاتق البلدان النامية التي تستفيد أقل من غيرها من الاقتصاد الرقمي. والبلدان النامية أكثر عرضة لتغير المناخ ولا تستفيد إلا بقدر محدود من التحول الرقمي.

94 - وقدمت ممثلة عن أمانة الأونكتاد *تقرير الاقتصاد الرقمي 2024*، مسلطة الضوء على نمو التكنولوجيات الرقمية السريع وتزايد الضغط على حدود الكوكب. وقالت إن الأجهزة الرقمية ومراكز البيانات تساهم إسهاماً كبيراً في انبعاثات غازات الدفيئة، حيث تساوي انبعاثات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انبعاثات قطاعي النقل البحري والطيران. ويشكل الافتقار إلى بيانات قابلة للمقارنة ومتاحة في الوقت المناسب تحدياً رئيسياً. وشددت على الحاجة إلى دمج السياسات الرقمية والبيئية على المستوى الوطني، ودعت إلى مراعاة البعد الرقمي في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ واستنزاف الموارد وفقدان التنوع

البيولوجي. وحثت الشركاء الإنمائيين على دعم البلدان النامية في بناء القدرات في مجال الممارسات الرقمية المستدامة.

95 - وخلال حلقة نقاش ضمت ثلاثة محاورين، سُلط الضوء على الحاجة إلى أطر تنظيمية قوية لمعالجة الآثار البيئية للرقمنة. وتناولت محاورة بالتفصيل التدابير التنظيمية التي اعتمدها كل من فرنسا والاتحاد الأوروبي لتقييم الأثر البيئي للرقمنة. واستكشف بعض المحاورين قضايا مثل استهلاك الطاقة الشديد المرتبط بالذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة. وشدد المحاورون على ضرورة اتباع نهج دورة الحياة إزاء المنتجات الرقمية والكفاءة في استخدام الموارد.

96 - ولاحظت عدة مجموعات إقليمية تفاوتاً في اعتماد التكنولوجيا الرقمية. فالبلدان المتقدمة رائدة في التحول الرقمي، أما البلدان النامية فتتحمل تكاليفه البيئية بينما تجني منه فوائد أقل. وأثارت مجموعة إقليمية ووفود مخاوف بشأن عدم التكافؤ في توزيع المكاسب الاقتصادية، حيث توفر البلدان النامية المواد الخام الضرورية للأجهزة الرقمية لكنها لا تحصل على حصة تامة من المكاسب الاقتصادية. وحث عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من الوفود ومجموعة حكومية دولية على بذل جهود لسد الفجوة الرقمية وضمان مشاركة أوسع نطاقاً، مشددة على أن السياسات البيئية ينبغي ألا تعيق النمو الاقتصادي في بلدان الجنوب.

97 - وأيدت مجموعات إقليمية الحاجة إلى النهوض بالاقتصاد الدائري، مؤكدة أن التصميم الإيكولوجي وإعادة استخدام المنتجات وإعادة التدوير تدابير حاسمة. وأبرزت مجموعات إقليمية ومجموعة حكومية دولية العبء غير المتناسب الذي تتحمله البلدان النامية في إدارة النفايات الإلكترونية، على الرغم من أنها تسهم أقل من غيرها في النفايات العالمية. ودعت إلى وضع استراتيجيات مصمَّمة خصيصاً لمساعدة تلك البلدان على مواجهة التحديات البيئية للرقمنة بموازاة النهوض بأهدافها الإنمائية.

98 - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للتوصيات العملية الواردة في التقرير، وأشارت إلى أنه يوفر إطاراً حاسماً لمواجهة تحديات التحول الرقمي والاستدامة البيئية. وأكدت أهمية التعاون الدولي، لا سيما على سد الفجوة الرقمية، وتشجيع الاقتصاد الدائري، وتحسين إدارة النفايات الإلكترونية.

زاي - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند 8 من جدول الأعمال)

99 - أوضحت الأمينة العامة للأونكتاد التداعيات الاقتصادية الخطيرة للوضع في غزة؛ والدمار غير المسبوق؛ والتضخم والبطالة وانهيار الدخل واستشراء الفقر؛ والبطالة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وقالت إن حجز السلطة المحتلة الإيرادات والاقتطاع منها وتراجع المساعدات الدولية عوامل تؤدي إلى تقويض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات. ودعت إلى زيادة المساعدات الخارجية والتدخل الدولي لحل الأزمة وتعزيز السلام وتمكين التنمية. ودعت كذلك إلى الإفراج عن الإيرادات المحتجزة ورفع الحصار عن غزة.

100 - وعرض ممثل لأمانة الأونكتاد التقرير. وأشار إلى تقييمي الأونكتاد للأثر الاقتصادي للعملية العسكرية الأخيرة وسلط الضوء على الأزمة المالية الحادة وتداعياتها. وذكر الأوضاع الاقتصادية المتردية أصلاً، وانتشار العنف في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتدهور المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية من جراء تصعيد النزاع. ولفت الانتباه إلى أن توسيع المستوطنات يشكل تهديداً للسلام والتنمية.

101 - وشكر وزير الاقتصاد الوطني، متحدثاً باسم رئيس وزراء دولة فلسطين[1]، الأونكتاد على دعمه المتواصل للشعب الفلسطيني. وذكر الدمار الذي ألحقه الاحتلال بالمباني والمنشآت الاقتصادية في غزة. وسلط الضوء على تشديد القيود وعنف المستوطنين وحجز عائدات الضرائب الفلسطينية. ودعا إلى المساءلة وإنهاء الاحتلال.

102 - وأدلى ممثلو الدول والمجموعات التالية ببيانات: دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وكمبوديا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ والنيجر، باسم المجموعة الأفريقية؛ وبنغلاديش، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة؛ ودولة فلسطين؛ والبرازيل؛ والصين؛ والمغرب؛ ومصر؛ وكوبا؛ والمملكة العربية السعودية؛ وإندونيسيا؛ وباكستان؛ ولبنان؛ وكوبا؛ والجمهورية العربية السورية؛ والأردن؛ وبيرو؛ وقطر؛ والعراق؛ ودولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ وليبيا؛ وعمان؛ وجمهورية إيران الإسلامية؛ ونيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وماليزيا؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وتونس؛ وناميبيا. وأدلى ممثل عن منظمة التعاون الإسلامي ببيان.

103 - وأشار ممثل مجموعة إقليمية إلى إرث 75 عاماً من الاحتلال. ووجه الانتباه إلى قرار جديد للجمعية العامة ينص على جدول زمني لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية، تمشياً مع فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه 2024.

104 - وأعرب العديد من المجموعات الإقليمية والوفود عن قلق عميق إزاء التصعيد المستمر والخسائر في الأرواح والأزمة الإنسانية الكارثية والتدهور الاقتصادي الخطير، ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار وتدفق المساعدات الإنسانية دون انقطاع وإفراج إسرائيل عن عائدات الضرائب الفلسطينية.

105 - وطلب العديد من المجموعات الإقليمية والوفود ومنظمة حكومية دولية ومجموعة واحدة من البلدان أن تواصل الأمانة تقييم الأثر الاقتصادي للحرب الجارية.

106 - وأهابت عدة مجموعات إقليمية ووفود بإسرائيل تحمل مسؤولياتها القانونية بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ورفع القيود المفروضة على غزة والضفة الغربية، وإنهاء التدابير الانفرادية، ووقف الأنشطة الاستيطانية.

107 - ودعا العديد من المجموعات الإقليمية والوفود إلى إحياء عملية السلام من أجل حل الدولتين العادل الذي يستند إلى القانون الدولي، ويفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

108 - وأثنى عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من الوفود ومنظمة حكومية دولية ومجموعة واحدة من البلدان على برنامج الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ونوه باستمراره، على الرغم من نقص الموارد، في إعداد البحوث وورقات السياسات وتنفيذ مشاريع التعاون التقني وتقديم الخدمات الاستشارية وتوفير مشاريع التدريب وبناء القدرات.

109 - وحث عدد من المجموعات الإقليمية والعديد من الوفود ومنظمة حكومية دولية ومجموعة واحدة من البلدان كذلك الأمانة والدول الأعضاء على تنفيذ الفقرة 127(ب ب) من عهد بريدجتاون، بتعزيز وحدة

(1) مداخلة بالفيديو.

الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من خلال توفير موارد إضافية من الميزانية العادية وموارد خارجة عن الميزانية لتمكينها من إنجاز ولايتها الموسَّعة.

110 - واختتم رئيس المجلس، في الجلسة العامة الختامية، النظر في هذا البند من جدول الأعمال.

111 - وأُثني على الجهود الكبيرة التي بذلها الأونكتاد حتى الآن، وطُلب إليه أن يواصل، في إطار ولايته، بحوثه ودراساته حول التكلفة الاقتصادية للاحتلال بالنسبة للشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تقييماته ودراساته السياساتية بشأن تأثير العملية العسكرية في قطاع غزة والقيود المفروضة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن آفاق الانتعاش الاقتصادي، من أجل مساعدة السلطة الفلسطينية على فهم واعتماد سياسات بشأن إعادة بناء قطاعها الاقتصادي والمضي قدماً في التنمية المستدامة ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

حاء - الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

(البند 9 من جدول الأعمال)

112 - عرض ممثل لأمانة الأونكتاد التقرير الوارد في الوثيقة TD/B/71/2، مؤكداً الالتزام بالتنمية المستدامة في أفريقيا ومواءمة جهود الأونكتاد مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وسلط الضوء على النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة؛ والتنمية المتمحورة حول الناس، مع التركيز على النساء والشباب؛ والاندماج في الاقتصاد العالمي.

113 - وذكّرت مجموعة إقليمية بالتأثير السلبي للوضع الجيوسياسي الدولي وتغير المناخ على البلدان الأفريقية. وقالت إن هذه البلدان تواجه مشاكل الديون ومشاكل اقتصادية هيكلية. والمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد أساسية لتعزيز القدرات الإنتاجية وبناء القدرة على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسلّطت مجموعة إقليمية أخرى الضوء على الأزمات المتعددة التي تتطلب من المجتمع الدولي دعم أفريقيا، لا سيما حالة الطوارئ المناخية، وتزايد أعباء الديون، والاعتماد على السلع الأساسية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، التي أنهكت الموارد المالية في أفريقيا.

114 - وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن امتنانها للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى أفريقيا، لكنها كررت التعبير عن قلقها إزاء انخفاض نفقات المشاريع الخارجة عن الميزانية في أفريقيا ودعت الشركاء الإنمائيين إلى مضاعفة جهودهم لعكس هذا الاتجاه. ورأت أن أفريقيا تواجه ارتفاع تكاليف الديون، وضيق الحيز المالي، والقابلية للتأثر بتغير المناخ. ودعت مجموعة إقليمية أخرى من جديد إلى زيادة تمويل الأونكتاد لأفريقيا. وقالت إن من الضروري تعزيز سلاسل القيمة ومعالجة الديون وتغير المناخ. وأهابت مجموعة إقليمية أخرى بالجهات المانحة زيادة مساهماتها المالية لأفريقيا، مشيرة إلى ما تزخر به أفريقيا من إمكانات في مجالي الموارد البشرية والطبيعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

115 - وأكدت وفود عديدة أن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد هامة وتتماشى مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وأعربت عن قلقها إزاء انخفاض الموارد المخصصة للمساعدة التقنية من أجل أفريقيا. وأعربت عن تقديرها لدراسة حالة إفرادية بشأن النمو والفقر وعدم المساواة في بوركينا فاسو، ودعت إلى تعزيز التكنولوجيا الرقمية في أفريقيا. وأبدى بعض الوفود قلقاً شديداً من انخفاض الإنفاق المرتبط بالمساعدة التقنية لأفريقيا وتحديات الديون والتجارة والقدرة على مواجهة الصدمات المناخية.

116 - وأشارت مجموعة إقليمية إلى شراكتها مع أفريقيا؛ وقالت إن استثماراتها في الممرات الاستراتيجية في جميع أنحاء القارة ستعزز سلاسل القيمة الأفريقية وستسهل تنقل المواطنين. ورأت أن من شأن مبادرة الاتحاد الأوروبي الإقليمية الجديدة في أفريقيا المعنونة "البوابة العالمية" أن تحسن تنقل الشباب وتزيد مهاراتهم. وسلّطت مجموعة إقليمية أخرى الضوء على تحليل الثغرات في الإنتاجية، بهدف النهوض بالتحول الهيكلي ودعم زيادة القيمة المضافة في السلع الأساسية، وتحليل سبل إسهام تشجيع سلاسل القيمة الخضراء في زيادة توطيد إمكانات التجارة بين البلدان الأفريقية وتحقيق التكامل الإقليمي.

117 - ورحبت مجموعة إقليمية أخرى بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى أفريقيا، تمشياً مع خطة عام 2063، وأكدت من جديد اهتمامها بتمتين العلاقات والروابط مع القارة الأفريقية من خلال الدعم المقدم من الأونكتاد.

118 - وشددت مندوبة على التعاون مع أفريقيا عن طريق مؤتمر القمة الصيني الأفريقي. وقالت إن بلدها سيواصل العمل مع الأونكتاد على مساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز النمو ومواجهة تحديات التنمية. وأشارت مندوبة أخرى إلى التزام بلدها بتقوية وتمتين التعاون مع الأونكتاد في إطار الجهود المشتركة لدعم التنمية المستدامة، مثل المبادرات المتعلقة بالسياسات التجارية والنقل واللوجستيات ودفع القدرات الإنتاجية في أفريقيا ومناطق أخرى. وسلط مندوب آخر الضوء على عمل الأونكتاد في البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية لمؤازرة البلدان النامية في جني فوائد الاقتصاد المعولم، بينما أكد مندوب آخر مساندة بلده لأفريقيا في مجال الحد من الفقر وتقديم المعونة المالية والمساعدة التقنية.

119 - ودعا وفد إلى تعزيز النمو الشامل للجميع والتكامل العالمي لأفريقيا من خلال التعاون بين بلدان الجنوب، بينما أكد وفد آخر أهمية التعاون بين بلدان الجنوب، وذكر في هذا الصدد المنتدى الثاني بين إندونيسيا وأفريقيا. ورأى وفد آخر ألا تقتصر مشاركة أفريقيا في سلاسل القيمة العالمية على دور المزود بالمعادن من أجل الانتقال الأخضر في مجالي الصناعة والطاقة، ودعا إلى الاعتراف بها مورداً للسلع الوسيطة والنهائية. وأثنى على المصادقة على خمسة تقييمات للفجوات في القدرات الإنتاجية الوطنية في المنطقة.

طاء - استراتيجية الأونكتاد من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية

(البند 10 من جدول الأعمال)

120 - عرض ممثل لأمانة الأونكتاد "التدخلات الرئيسية" العشرة لاستراتيجية الأونكتاد لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تركز على القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي والتجارة الدولية والاستثمار والتحول الرقمي وتعبئة الموارد المالية الخارجية. ورأى أنه لا بد من تنفيذ جميع مكونات الاستراتيجية. وتتمثل التحديات الرئيسية في الافتقار إلى القدرة على الصمود والضعف أمام الصدمات الخارجية؛ ونقص التنويع والبُعد وصغر الحجم وقلة التفاعل الاقتصادي الدولي؛ والقدرة على تحمل الديون والقدرة على الحصول على التمويل؛ والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي والصيد المفرط وتغير المناخ.

121 - ورداً على سؤال من رئيس المجلس، قال ممثل الأمانة إن المبلغ المقدر بـ 200 مليون دولار لتمويل الاستراتيجية سيُوزَّع إلى 5 ملايين دولار لكل دولة جزرية صغيرة نامية على مدى 5 سنوات.

122 - وذكّرت مجموعة إقليمية بأهمية الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأونكتاد لمساندة الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى بناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة، وأهابت بالجهات المانحة والشركاء في التنمية تقديم تبرعات. وأكدت مجموعة إقليمية أخرى من جديد تأييدها لاستراتيجية الأونكتاد، ودعت الشركاء إلى دعمها باعتبارها إطاراً للنهوض باستراتيجية عمل أنتيغوا وبربودا من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، ورحبت بالدعم المالي الذي قدمته البرتغال إلى الصندوق الاستئماني. وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن تقديرها للتركيز على مواطن الضعف وعلى أدوات زيادة القدرة على الصمود وتمتين القدرات الإنتاجية للدول الجزرية الصغيرة النامية، داعية إلى تعاون الجهات المانحة والشركاء.

123 - وأشار مندوبون إلى الدعم الذي تقدمه بلدانهم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأعربوا عن تطلعهم إلى تنفيذ الاستراتيجية. وطلب مندوب إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على التقدم المحرز، بينما شدد مندوب آخر على نهج الاستراتيجية الكلي، وأبدى تطلعه إلى العمل المشترك على تعزيز التعاون الإقليمي بين تلك البلدان. وأعربت مندوبة عن دعم بلدها الدول الجزرية الصغيرة النامية عبر منتدى أرخبيلي، وعن تطلعها إلى التعاون الوثيق على تنفيذ الاستراتيجية.

124 - وشدد مندوب آخر على الأزمات المتعددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعا إلى تعبئة الموارد المالية لتمويل القدرة على الصمود. وسلط مندوب آخر الضوء على ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وأهمية تعزيز قدراتها الإنتاجية. ورأى أنه لا بد من إنشاء آلية للرصد وصندوق استئماني لتنفيذ الاستراتيجية.

125 - وذكّر بعض المندوبين بدعم بلدانهم مبادرات الأونكتاد من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقالت مندوبة إن بلدها أول من ساهم مالياً في الصندوق الاستئماني، مشيرة إلى قدرة الاستراتيجية على تعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام، بينما أكد مندوب آخر أن الاستدامة أمر بالغ الأهمية. وأعرب مندوب آخر عن تأييده التام لاستراتيجية الأونكتاد، مسلطاً الضوء على ضيق الحيز المالي المتاح للدول الجزرية الصغيرة النامية للتخفيف من آثار تغير المناخ. وقال إن مافيكيانو نيروبي لعام 2016 يدعو إلى تقديم الدعم لمعالجة القضايا الإنمائية لدى هذه البلدان، ويتيح إلى جانب عهد بريدجتاون واستراتيجية عمل أنتيغوا وبربودا وغيرهما خريطة طريق بشأن قضايا التجارة والاستثمار والتنمية. وأكد مندوب أن الاستراتيجية قادرة على جعل الدعم المقدم من الأونكتاد إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية مصمماً وفق احتياجاتها ومحدد الهدف واستراتيجياً بما يكفي ليكون فعالاً. غير أن تشغيل الصندوق الاستئماني والتقدم في تنفيذ الاستراتيجية مقياسان رئيسيان لقياس النجاح.

ياء - الجلسة العامة الختامية

126 - أعرب ممثل مجموعة إقليمية عن تقديره للدعم الواسع، وأشار إلى الجهود البناءة للتوصل إلى تسوية مرضية فيما يتعلق بفلسطين. وقال إن القدرة على العمل معاً بهذه الطريقة ستمكننا من التحضير للمؤتمر المقبل. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى التحسينات الإيجابية المتزايدة في إدارة الجلسات، بينما أثنت وفود ومجموعة إقليمية أخرى على النجاح في الإعداد للدورة. وقال وفد ومجموعة إقليمية إن النهج البنّاء في الدورة الحالية يبشر بالخير للعملية التحضيرية للمؤتمر.

127 - وأكدت مجموعة إقليمية أخرى أنها ستواصل المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية. وذكر وفد أن العمل معاً على مواجهة التحديات العالمية أصبح أهم من أي وقت مضى لتعزيز الاستدامة ودعم التنمية

الشاملة للجميع. وستكون روح الوحدة والتعاون نفسها ضرورية للأونكتاد السادس عشر في عام 2025 الذي سيكون لحظة حاسمة لاتخاذ إجراءات ملموسة تعزز التجارة الأكثر إنصافاً والنمو المستدام والفرص المتساوية، لا سيما للبلدان النامية ولأضعف البلدان. وقال وفد آخر إن بلده سيعمل مع جميع الأطراف على تقديم الدعم الكامل إلى الأونكتاد من أجل إنجاح المؤتمر.

ثالثاً – المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة

ألف – افتتاح الدورة

128 – افتتح السيد فيبريان روديارد (إندونيسيا)، الرئيس المنتهية ولايته لمجلس التجارة والتنمية في دورته السبعين، دورة المجلس الحادية والسبعين في 16 أيلول/سبتمبر 2024.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1(أ) من جدول الأعمال)

129 – انتخب مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1235 المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2024، السيد بول بيكرز (مملكة هولندا) رئيساً للمجلس في دورته الحادية والسبعين.

130 – وانتخب المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1235 أيضاً، المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2024، أعضاء مكتب المجلس لدورته الحادية والسبعين. وتبعاً لذلك، فيما يلي أعضاء المكتب المنتخبون:

الرئيس: السيد بول بيكرز (مملكة هولندا)

نواب الرئيس: السيد خوسيه فالنسيا (إكوادور)

السيد فيبريان روديارد (إندونيسيا)

السيد محمدو م. و. كاه (غامبيا)

السيدة هايدي شرودروس – فوكس (فنلندا)

السيد أغوستين نابارو دي بيثينتي – خييا (إسبانيا)

السيد أندريه روسو (رومانيا)

السيدة كارين غوبل (ألمانيا)

السيدة تاتيانا مرفوس (كرواتيا)

السيدة شاني غريفيث – جاك (بربادوس)

السيد عبد الله عبد الرحمن العنزي (المملكة العربية السعودية)

المقرر: السيد بيتر نالاندا (كينيا)

131 - وعملاً بالممارسة المتبعة، وافق المجلس على إشراك منسقي المجموعات الإقليمية للأونكتاد مشاركة كاملة في أعمال مكتب المجلس.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند 1(ب) من جدول الأعمال)

132 - أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1235 أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/71/1/Rev.1، لكنه عدله لتجسيد تأجيل النظر في أحد بنوده (انظر المرفق الأول).

133 - وفيما يتعلق بالتعديل، طلبت أمانة مركز التجارة الدولية إرجاء النظر في بند جدول الأعمال المعنون "تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية"، لأن التقرير غير متاح حالياً باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وقرر المجلس إعادة جدولة بند جدول الأعمال للنظر فيه في دورته التنفيذية السادسة والسبعين.

134 - وفيما يتعلق بتعديل ثان، عملاً بمقرر المجلس 561 (د-67)[2]، اتصلت أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بأمانة الأونكتاد لتطلب إضافة بند "التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي"، إلى جدول أعمال الدورة الحالية لأن ممثلاً للجنة سيقدم التقرير إلى المجلس.

135 - وأبلغ رئيس المجلس، في جلسته العامة 1243، الأعضاء بأن أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي قد طلبت مع الأسف تأجيل النظر في تقريرها إلى دورة المجلس القادمة. وقال إنه سيدعو المجلس حينها إلى اعتماد جدول أعماله مع هذا البند.

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند 1(ج) من جدول الأعمال)

136 - اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين المشاركين في دورة المجلس الحادية والسبعين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/71/L.2.

هاء - تقارير الهيئات الفرعية

(البند 13 من جدول الأعمال)

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

137 - أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، بالتقرير المتعلق بالدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة

(2) انظر TD/B/67/6، الفصل أولاً، الفرع ألف.

الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EDE/7/4، وأقر التوصيات السياساتية المتفق عليها الواردة فيه.

138 - ونظراً إلى عدم الاتفاق بعد على موضوعٍ وأسئلة توجيهية للدورة المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، قرر المجلس كذلك أن تستمر المناقشات حتى التوصل إلى اتفاق غير رسمي. آنذاك ينظَّم إجراء الموافقة الصامتة لإقرار الموضوع والأسئلة التوجيهية.

تقرير لجنة التجارة والتنمية

139 - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، بتقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الرابعة عشرة، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/58، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

140 - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، بتقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الرابعة عشرة، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.II/53، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

واو - جدولا الأعمال المؤقتان للدورتين التنفيذيتين السادسة والسبعين والسابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

(البند 15 من جدول الأعمال)

141 - أشار مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، إلى موافقته على جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية السادسة والسابعة عقب إجراء الموافقة الصامتة الذي اختتم في 25 تموز/يوليه 2024، وقرر إدراج جدول الأعمال المؤقت في مرفق لتقرير الدورة الحالية (المرفق الثاني).

142 - وأشار الرئيس أيضاً إلى أنه أعلن أن تقرير الفريق الاستشاري المشترك سيُبحث في الدورة التنفيذية السادسة والسبعين، وأن المجلس سيُدعى آنذاك إلى إضافة تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي إلى جدول الأعمال.

143 - ووافق المجلس في جلسته العامة (الختامية) 1244 أيضاً على جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية السابعة والسبعين الذي سبق أن استعرضه مكتبه الموسع (المرفق الثالث).

زاي - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها

(البند 16 من جدول الأعمال)

تقرير رئاسة الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2023-2024 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

144 - انتخب المجلس، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، أعضاء الهيئة الاستشارية التالية أسماؤهم لمدة سنة واحدة، للفترة 2024-2025: السيد ألفريدو سوسكوم (بنما)، السيدة صوفيا بوزا مارتينيز (شيلي)، السيدة فانسي تو (كينيا)، السيد رام براساد سوبيدي (نيبال).

145 - واتفق المجلس أيضاً على أن يرأس رئيسُه الهيئةَ الاستشارية للفترة نفسها، وفقاً للممارسة المتبعة في الماضي.

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس

146 - لم تُعرض على المجلس أي طلبات جديدة لينظر فيها. وترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/11 قائمة بالهيئات الحكومية الدولية البالغ عددها 115 التي تتمتع حالياً بمركز لدى الأونكتاد.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس

147 - وافق المجلس، في جلسته العامة 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، على ثلاثة طلبات قدم أحدها المحفلُ والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/71/R.1، لمنحهما مركز المراقب لدى الأونكتاد في إطار الفئة العامة، وقدم الآخرَين مركزُ الشؤون البحرية الدولية بغانا والمجلسُ الدولي للأعمال التجارية الصغيرة، على النحو الوارد في الوثيقتين TD/B/71/R.2 وTD/B/71/R.3، على التوالي، لمنحهما مركز المراقب لدى الأونكتاد في إطار الفئة الخاصة[3].

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

148 - وافق المجلس، في جلسته العامة (الختامية) 1244 أيضاً، المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، على الجدول الزمني لاجتماعات عام 2025[4].

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)

149 - أبلغ رئيس مجلس التجارة والتنمية المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) 1235 المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2024، بأن بروني دار السلام والنيجر قد أبلغتا الأمينة العامة للأونكتاد بعزمهما على الانضمام إلى عضوية المجلس، ورحب باسم المجلس ببروني دار السلام والنيجر. وذكّر رئيس المجلس بهذا الإعلان الصادر في الجلسة العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، وأبلغ المجلسَ بأن قائمة العضوية ستُحدَّث وفقاً لذلك وستُنشر بوصفها الوثيقة TD/B/INF.260.

(3) ستصدر القائمة المحدَّثة بوصفها الوثيقة TD/B/NGO/LIST/30.

(4) سيصدر الجدول الزمني الرسمي للاجتماعات بوصفه الوثيقة TD/B/INF.259.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

150 - أُبلغ المجلس، في جلسته العامة (الختامية) 1224 أيضاً، بأنَّ الإجراءات المتخذة في دورته الحادية والسبعين لا تترتب عليها آثار مالية إضافية.

حاء - مسائل أخرى

(البند 17 من جدول الأعمال)

151 - ذكّر المجلس، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، بموافقته على موضوع الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية وعلى الأسئلة التوجيهية للدورة، بعد إجراء الموافقة الصامتة الذي اختُتم في 30 نيسان/أبريل 2024. وذكّر المجلس كذلك بموافقته على موضوع الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، بعد إجراء الموافقة الصامتة الذي اختُتم في 9 تموز/يوليه 2024.

152 - وقرر المجلس إدراج الموضوعين والأسئلة التوجيهية في مرفق لتقرير الدورة الحالية (المرفق الرابع).

طاء - اعتماد التقرير

(البند 18 من جدول الأعمال)

153 - اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) 1244 المعقودة في 20 أيلول/سبتمبر 2024، تقريره الذي يتضمن موجز الرئيس بشأن جميع البنود الموضوعية، وجميع الإجراءات التي اتخذها المجلس، بما فيها ما يتعلق بالمسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة، ويعكس أيضاً مداولات الجلسة العامة الختامية. وأذن المجلس كذلك للمقرر بأن يضع، تحت سلطة الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

1 - المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض.

2 - الجزء الرفيع المستوى: نحو الأونكتاد السادس عشر.

3 - مناقشة عامة.

4 - تقرير الأمينة العامة السنوي.

5 - الاستثمار من أجل التنمية: تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية.

6 - ديناميات التجارة الجديدةُ: تحقيق مكاسب تجارية شاملة للجميع.

7 - *تقرير الاقتصاد الرقمي 2024: تشكيل مستقبل رقمي مستدام بيئياً وشامل للجميع.*

8 - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

9 - الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.

10 - استراتيجية الأونكتاد من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

11 - تنفيذ نتائج الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

12 - العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

13 - تقارير الهيئات الفرعية:

(أ) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

(ب) تقرير لجنة التجارة والتنمية؛

(ج) تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية.

14 - مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

15 - جدولا الأعمال المؤقتان للدورتين التنفيذيتين السادسة والسبعين والسابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

16 - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:

(أ) تقرير رئاسة الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2023-2024 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(هـ) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)

(و) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

17 - مسائل أخرى.

18 - اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السادسة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

1 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

2 - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً.

3 - العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

4 - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

5 - مسائل أخرى.

6 - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السادسة والسبعين.

المرفق الثالث

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

1 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

2 - الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.

3 - *تقرير أقل البلدان نمواً 2024: تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية*.

4 - *دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية والكاريبي 2024: فخُّ النمو المنخفض وتغيرُ المناخ واتجاهاتُ العمالة*.

5 - العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

6 - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

7 - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

8 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثالثة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية.

9 - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس؛

(ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس.

10 - مسائل أخرى.

11 - اعتماد التقرير.

المرفق الرابع

المواضيع والأسئلة التوجيهية

موضـــوع الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية والأســـئلة التوجيهية للدورة

الموضوع

معالجة تكلفة تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الأسئلة التوجيهية

1 - ما هي السياسات، الوطنية والإقليمية والدولية، التي يمكن أن تسهم في معالجة ارتفاع تكلفة تمويل التنمية؟

2 - هل هناك أدوات محددة يمكن أن تعالج ارتفاع تكلفة تمويل التنمية في مجالات منها الأمن الغذائي، والانتقال الطاقي، والتحول الرقمي؟

3 - ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي لضمان تمويل التنمية الميسور التكلفة لصالح البلدان النامية وكيف يمكن لها أن تفعل ذلك؟

4 - ما هي العناصر التي تؤثر في التصنيفات الائتمانية السيادية وما هو دورها في تمويل التنمية؟

موضـوع الدورة السـابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السـنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصـادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

تحســين الحيز الســياســاتي من أجل اســتراتيجيات التنمية: القدرات الإنتاجية، وإضــافة القيمة، والتنويع الاقتصادي

المرفق الخامس

الحضور

1 - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	تونس
إثيوبيا	جامايكا
الأرجنتين	الجمهورية العربية السورية
الأردن	جمهورية الكونغو الديمقراطية
أرمينيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
أستراليا	جمهورية كوريا
إسرائيل	جنوب أفريقيا
إكوادور	جيبوتي
ألبانيا	الدانمرك
ألمانيا	دولة فلسطين
الإمارات العربية المتحدة	زامبيا
إندونيسيا	سلوفينيا
أنغولا	سويسرا
أوغندا	سيشيل
أوكرانيا	شيلي
إيران (جمهورية - الإسلامية)	صربيا
أيرلندا	الصين
باراغواي	العراق
باكستان	عُمان
البرازيل	غابون
بربادوس	غامبيا
بروني دار السلام	غانا
بلغاريا	غيانا
بنغلاديش	فانواتو

بنما

بوتان

بوركينا فاسو

بولندا

بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)

بيرو

بيلاروس

تايلند

تركيا

ترينيداد وتوباغو

تشيكيا

توغو

كينيا

لاتفيا

لبنان

لكسمبرغ

ليبيا

ليتوانيا

ليسوتو

ماليزيا

مصر

المغرب

مقدونيا الشمالية

المكسيك

المملكة العربية السعودية

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

منغوليا

فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

فنلندا

فييت نام

قبرص

كازاخستان

الكاميرون

كرواتيا

كمبوديا

كوبا

كوت ديفوار

الكونغو

الكويت

موريشيوس

موزامبيق

ميانمار

النمسا

نيبال

النيجر

نيجيريا

الهند

هندوراس

هنغاريا

هولندا (مملكة)

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

اليمن

اليونان

2 - وحضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر غير الأعضاء في المجلس:

جزر البهاما

فيجي

الكرسي الرسولي

ناورو

ساموا

تيمور - ليشتي

3 - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

الكومنولث

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

الاتحاد الأوروبي

منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

منظمة التعاون الإسلامي

4 - وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

5 - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

6 - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

رابطة العمل الإنساني من أجل التنمية المتكاملة في السنغال

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

الفئة الخاصة

المعهد الدولي للمحيط